محضر

اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني

دورة 08 يوليوز 2022

انعقد مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني في دورته الأولى برسم سنة2022، بشكل حضوري وعبر تقنية الاتصال المرئي، يوم 08 يوليوز، **برئاسة الأستاذ عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، على الساعة العاشرة صباحا، بمقر الوزارة.**

وقد افتتح السيد الوزير أشغال هذه الدورة بالترحيب بجميع أعضاء المجلس.

عقب ذلك، تقدمت السيدة مديرة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني بعرض نقط جدول أعمال هذه الدورة قصد المناقشة والمصادقة عليها، وهي كالتالي:

1. **المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2021؛**
2. **تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2021؛**
3. **المصادقة على برنامج عمل المركز برسم سنة 2022؛**
4. **المصادقة على اتفاقيات التعاون؛**
5. **مختلفات.**

---

1. المصادقة على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2021

لم يتم إبداء أية ملاحظات بخصوص محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد بتاريخ 28 دجنبر 2021، وتمت بذلك، المصادقة عليه بالإجماع من طرف السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة.

القرار رقم 2022/111
صادق أعضاء المجلس على محضر اجتماع مجلس إدارة المركز المنعقد
بتاريخ 28 دجنبر 2021

2. تقديم حصيلة عمل المركز برسم سنة 2021

قدمت السيدة المديرة عرضا حول حصيلة منجزات المركز برسم سنة 2021 وفق خمسة أهداف استراتيجية، تتمثل فيما يلي:

- **دعم تمويل البحث العلمي وتشجيع التميز؛**
- **تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار؛**

- **تعزيز التعاضد وعقلنة استعمال الكفاءات والبنيات الوطنية للبحث؛**
- **تعزيز علاقات التعاون والشراكة على المستوى الدولي؛**
- **تعزيز الحكامة الجيدة بالمركز.**

كما تطرقت السيدة المديرة خلال عرضها إلى حصيلة تنفيذ ميزانية المركز برسم السنة المحاسبية 2021، وهي كما يلي:

❑ **ميزانية الاستثمار: بلغ الاعتماد المفتوح 53.66 مليون درهم، ويشمل ما يلي:**

إعانة الدولة برسم سنة 2021 (مليون درهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 2020-12-31 (مليون الدرهم)	الباقي أداؤه إلى غاية 2020-12-31 (مليون درهم)	الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أداؤه (مليون درهم)
15,78	**37 ,88**	**17,82**	**35,84**

ملاحظات:

- بلغت نسبة الالتزام العام **61,38%** في حين بلغت نسبة الالتزام خارج الترحيلات **42,18%** . أما بالنسبة للأداء العام فتبلغ نسبته **47,54%** في حين تبلغ نسبة الأداء خارج الترحيلات **50,68 %**.

❑ **ميزانية التسيير: بلغ الاعتماد المفتوح 191.6 مليون درهم، ويشمل ما يلي:**

إعانة الدولة برسم سنة 2021 (مليون درهم)	الرصيد بالخزينة إلى غاية 2020-12-31 (مليون درهم)	موارد خاصة (مليون درهم)	الاعتمادات الخاصة لتمويل بعض البرامج المدبرة من طرف المركز (مليون درهم)	الباقي أداؤه إلى غاية 31-12-2020 (مليون درهم)
30	**71,03**	**27,5**	**63,06**	**30,48**

ملاحظات:

- يقدر الاعتماد المفتوح المتوقع دون الباقي أداؤه ب 161,12 مليون درهم؛

- تبلغ نسبة الالتزام العام **65,82%** في حين تبلغ نسبة الالتزام خارج برنامج اشغال البحث و تقديم الخدمات ب **80,10%** أما بالنسبة للأداء العام فبلغت نسبته **77,97%** في حين بلغت نسبة الأداء خارج برنامج اشغال البحث و تقديم الخدمات **82,18%.**

3. برنامج عمل المركز برسم سنة 2022

قدمت السيدة المديرة عرضا حول برنامج عمل المركز برسم سنة 2022 تضمن العناصر التالية:

- إطلاق برامج جديدة لدعم البحث العلمي والابتكار وتدبير البرامج الموجودة في طور الإنجاز؛
- دعم التميز في البحث العلمي؛
- تعزيز آليات نقل التكنولوجيا والابتكار؛
- تطوير وتعزيز وحدات الدعم التقني للبحث العلمي؛
- تعزيز الولوج للمعلومة العلمية والتقنية؛
- تدبير وتعزيز الشبكة الوطنية للبحث والتعليم –MARWAN -؛
- تعزيز الرصد الزلزالي على المستوى الوطني؛
- البحث عن شركاء جدد وتعزيز علاقات الشراكة القائمة؛
- تعزيز الحكامة الجيدة بالمركز.

بعد عرض السيدة المديرة لحصيلة منجزات المركز برسم سنة 2021 وبرنامج عمله برسم سنة 2022، تفضل السيدات والسادة أعضاء مجلس الإدارة بإغناء النقاش عبر عدة تدخلات همت النقط التالية:

➢ البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية:

تمحورت تدخلات السادة والسيدات أعضاء مجلس الإدارة حول ما يلي:

- ضرورة تركيز البحث العلمي على المجالات ذات الأولوية وإعطاء الأولوية للمشاريع المتعلقة بمجال الصحة والأمن الغذائي والطاقة وندرة المياه؛

- أهمية دعم مشاريع البحث العلمي وبتمويلات مهمة تتجاوز 20 و30 مليون درهم، لاسيما في المجالات ذات الأولوية سواء كانت صحية، رقمية، مائية؛
- ضرورة الإلمام بالمؤهلات التي يتوفر عليها المغرب في المجالات ذات الأولوية وتوفير إطار تحفيزي خاص لجذب أفضل الباحثين؛
- تعزيز توجيه البحث العلمي نحو تلبية الاحتياجات الحيوية للمغرب.

وعلاقة بالبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية، أشار السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار إلى أن المملكة المغربية واعية بمسألة توفير الأمن المائي. وأضاف أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا الأمن هو تحلية مياه البحر ولن يتم ذلك دون التوفر على التقنيات العلمية الفعالة والموارد البشرية المؤهلة. وفي ذات السياق، أكد السيد الوزير أن الحكومة قد خصصت ميزانية قدرها 300 مليون درهم للبحث والتطوير، وهي ميزانية ستتيح إمكانية جذب أفضل الكفاءات وإنجاز العديد من البرامج العلمية في هذا الإطار.

وبدورها أوضحت السيدة المديرة أن المركز يولي اهتماما خاصا بتتبع توصيات اللجنة الوزارية الدائمة للبحث العلمي والابتكار والتنمية التكنولوجية (المجلس الوطني للبحث العلمي حاليا) فيما يخص الأولويات البحثية التالية:

- الصحة والبيئة وجودة الحياة؛
- الفلاحة والصيد البحري والماء؛
- الموارد الطبيعية والطاقات المتجددة؛
- صناعة الطائرات والسيارات والنقل واللوجستيك والتكنولوجيات المتقدمة؛
- التربية والتكوين؛
- العلوم الإنسانية والتحديات المعاصرة للمجتمع المغربي.

ولتأكيد هذا التوجه، أشارت السيدة المديرة أن الاتفاقية الأخيرة المبرمة بين المركز وصناديق البحث الكيبيكية، والتي تعد الأولى من نوعها بين البلدين في مجال البحث العلمي، همت بشكل أساسي المجالات ذات الأولوية ببلادنا (علوم الصحة، التكيف مع التغيرات المناخية، تدبير الماء).

➢ المنح:

فيما يخص المنح، ركزت تدخلات السادة والسيدات أعضاء مجلس الإدارة على ما يلي:

- ضرورة الرفع من قيمة المنحة المقدمة للطلبة الباحثين من خلال التفكير في برامج تحفيزية جديدة؛
- الدعوة إلى إيجاد حلول لإشكالية اخضاع منح البحث للضريبة على القيمة المضافة؛
- إيلاء الأهمية اللازمة للتعلم من خلال التدريب الميداني داخل المقاولة لفائدة المهندسين والأطر العليا.

وفي هذا السياق، أكد السيد الوزير أنه يتم حاليا تدارس إمكانية إبرام اتفاقيات صناعية مع المقاولات مغربية والباحثين المغاربه في إطار اتفاقية شراكة بين وزارة الصناعة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمركز، يلتزم فيها كل طرف بأداء ثلث المنحة التي تقدر ب 10000درهم.

ولتشجيع المقاولة على الانخراط في هذا المشروع الهام، اقترح السيد الوزير إعفاء المقاولات التي تدعم البحث من بعض الضرائب. وفي نفس السياق، أكدت السيدة المديرة أن الاتفاقية الموقعة بين الوزارة الوصية ووزارة التعليم العليم العالي والبحث العلمي والابتكار بفرنسا والجمعية الوطنية للبحث والتكنولوجيا بفرنسا والمركز تلزم الدكاترة الباحثين بالعمل لمدة لا تقل عن 18 شهر داخل المغرب، بعد الحصول على أطروحة الدكتوراه.

- **نقل التكنولوجيا:**

علاقة بهذه النقطة أكد أعضاء المجلس على ما يلي:

- أهمية إحاطة الباحثين بمختلف الجوانب التي تؤطر الملكية الفكرية والابتكار والتثمين الاقتصادي لبراءات الاختراع؛
- اقتراح إنشاء مكتب وطني لليقظة ومكتب آخر لنقل التكنولوجيا والابتكار.

- **التقييم:**

ارتباطا بهذه النقطة، أشار أعضاء المجلس إلى ما يلي:

- ضرورة تقييم برامج البحث التي يشرف عليها المركز لقياس أثرها على البحث العلمي وعلى تطور النسيج الاقتصادي الوطني؛

- اقتراح وضع أهداف متوسطة وطويلة المدى لجميع المشاريع، لاسيما وأنه تم الانتقال من التدبير القائم على الوسائل الى التدبير المرتكز على النتائج من خلال القانون التنظيمي لقانون المالية؛
- وجوب مقارنة المعطيات المقدمة من طرف المركز بالأهداف المحددة سابقا، قصد تقييم مستوى تحقيق هذه الأهداف؛
- توفير الشروط اللازمة، بما فيها النظام الأساسي الخاص بالمستخدمين، قصد إخضاع المركز للمراقبة المواكبة، بدلا من المراقبة القبلية؛
- ضرورة تمكين الخبراء الذين سبق اعتمادهم لدى المركز لولايتين من إمكانية الاستفادة من خبرتهم مرة أخرى بعد مرور فترة معينة على تاريخ انتهاء الولاية الثانية.

➢ المجلات العلمية

علاقة بهذا الموضوع، انصبت تدخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس حول النقط التالية:

- ما مدى إمكانية تدخل المركز من أجل فهرسة المجلات العلمية المغربية وجعلها في متناول الطلبة المغاربة، بهدف تجاوز النقص المسجل في هذا الإطار وتمكين الطلبة من نشر أبحاثهم عوض اللجوء للمجلات الأجنبية؛
- انجاز دراسة حول تأثير المجلات التي تمت استضافتها في بوابة المجلات العلمية المغربية، وذلك في أفق إعداد برنامج لدعمها.

وبالإضافة إلى النقط السالفة الذكر، تدارس أعضاء المجلس العديد من النقط الأخرى التي همت ما يلي:

- التساؤل عن عدد الموظفين وكتلة الأجور الخاصة بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني من أجل تقييم دقيق لتكلفة الخدمات التي يقدمها المركز؛
- التساؤل عن الأهداف المبرمجة من طرف المركز لكون العرض المقدم من طرف السيدة المديرة يتضمن مجموعة من البيانات الرقمية دون الإشارة إلى الأهداف المراد تحقيقها؛
- التساؤل حول الخبراء المعتمدين لدى المركز (240) وهل يتعلق الأمر بخبراء مغاربة أم بخبراء دوليين ؟؛

- فيما يخص اتفاقيات التعاون، تم التساؤل حول مدى إمكانية تأثير دخول المركز في علاقات للتعاون مع بعض الشركاء في عملية انتقاء مشاريع البحث واعتماد الخبراء؛
- تعبير أعضاء مجلس الإدارة الجدد عن رغبتهم في الاطلاع على الرؤية الاستراتيجية للمركز؛
- اقتراح اعداد وثيقة تعرف بالمحاور الاستراتيجية للمركز وبالأعضاء الجدد بمجلس إدارة المركز؛
- التأكيد على أهمية وضع برنامج يعرف بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني لدى الفاعلين الاقتصاديين، حتى تتحقق الاستفادة من خدماته؛
- تعزيز الانخراط في دينامية جديدة للتعاون جنوب / جنوب، تسمح بتحسين تموضع المغرب في القارة الافريقية.

بعد مناقشة مختلف النقط السالفة الذكر، صادق أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع على برنامج عمل المركز برسم سنة 2022.

القرار رقم 2022/112

صادق أعضاء المجلس على برنامج عمل المركز برسم سنة 2022

4. المصادقة على اتفاقيات التعاون

أبرم المركز خلال سنة 2022 اتفاقية خاصة مع صناديق البحث بالكيبيك تتعلق بإطلاق برنامج للتمويل المشترك لمشاريع البحث في مجال علوم الصحة والتكيف مع التغيرات المناخية وتدبير الماء.

بعد مناقشة مضامينها، صادق أعضاء مجلس الإدارة بالإجماع على الاتفاقية السالفة.

القرار رقم 2022/113

صادق أعضاء المجلس على اتفاقية التعاون

5. مختلفات

وفي ختام اجتماع مجلس ادارة المركز جدد السيد الوزير شكره للأعضاء الحاضرين في هذه الدورة على مساهمتهم في إثراء أشغالها، لتنتهي بذلك أشغال هذه الدورة على الساعة 12 ظهرا.

توقيع

السيد رئيس المجلس

وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

عبد اللطيف ميراوي

لائحة الحضور في اجتماع مجلس إدارة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني - دورة 08 يوليوز 2022

1. السيد عبد اللطيف ميراوي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
2. السيد عمر الفاسي الفهري، أمين السر الدائم لأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛
3. السيد زكرياء العاطفي، ممثل السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية؛
4. السيدة المصطفى براهمي، ممثل السيد وزير التجهيز والماء؛
5. السيد مونجي خالد، ممثل السيدة وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة؛
6. السيد محمد غجاوي، ممثل السيد وزير الصحة والحماية الاجتماعية؛
7. السيد(ة) ممثل (ة) السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات؛
8. السيد) ة) ممثل(ة) السيد وزير الصناعة والتجارة؛
9. السيد(ة) ممثل(ة) السيدة وزيرة اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛
10. السيد عز العرب حسيبي المدير العام للوكالة الوطنية لتقنين المواصلات؛
11. السيد فوزي بكاوي، مدير المعهد الوطني للبحث الزراعي بالرباط؛
12. السيد إدريس وزار عضو بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛
13. السيدة نوال الشرايبي المديرة العامة للمؤسسة المغربية للعلوم المتقدمة والابداع والبحث العلمي؛
14. السيدة رجاء الشرقاوي عضو بأكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات؛
15. السيد نورالدين مؤدب رئيس الجامعة الدولية للرباط؛
16. السيد محمد حوراني المدير العام لشركة Hightech payment systems؛
17. السيد سعيد مفتي رئيس ديوان السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛
18. السيد المصطفى الفاهيم، ممثل أساتذة التعليم العالي والأساتذة المؤهلين؛
19. السيد عبد الرزاق رفاقي ممثل أساتذة التعليم العالي المساعدين؛
20. السيد أمين ملكي، ممثل المتصرفين ومفتشي المصالح المادية والمالية أو الأطر المماثلة؛
21. السيد ناصر جبور، ممثل مهندسي الدولة ومهندسي التطبيق والتقنيين والملحقين التربويين أو الأطر المماثلة؛
22. السيد نبيل الطلحاوي، رئيس شعبة الشؤون العامة والمالية والأنظمة المعلوماتية؛
23. السيد عزيز بلاتي، رئيس قسم الشؤون المالية؛
24. السيدة لجين فوزي، رئيسة قسم الشؤون العامة؛

25. السيد محمد ليوبي، رئيس مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات؛
26. السيدة كوثر أهنيني، رئيسة مصلحة الميزانية والمحاسبة؛
27. السيدة سناء حسب، رئيسة مصلحة الأداء؛
28. السيدة إيمان غسات، رئيسة مصلحة التواصل؛